مناخ الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر:

دراسة الفترة 2000-2013

أ/. بن قمجة زهرة*

Abstract:

La plupart du monde est à la recherche d'un autre degré d'avancement de leurs économies pour atteindre des taux de croissance positifs de stable et continue, mais que l'objectif n'est pas facile à réaliser étant donné les difficultés que vous pouvez rencontrer. Algérie Comme le reste du pays, le travail est l'autre à jouer son rôle dans le paysage économique mondial, à travers la mise en place d'un jalon de développement complet pour activer tous les secteurs, ce qui est non seulement la disponibilité du climat d'investissement pratique et attrayant pour divers projets d'investissement pour attirer les investissements locaux et étrangers.

Mots clés: **C**limat d'investissement, **I**nvestissement local et étranger, **D**éveloppement économique.

ملخص:

تسعى أغلب دول العالم على اختلاف درجة تقدم اقتصادياتها إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية مستمرة ومستقرة، لكن هذا الهدف المنشود ليس سهل التحقيق بالنظر إلى التحديات التي قد تواجهها. فالجزائر وعلى غرار باقي الدول تعمل هي الأخرى على لعب الأدوار المنوطة بها في المشهد الاقتصادي العالمي وذلك من خلال إرساء معالم تنمية شاملة تعمل على تفعيل كافة القطاعات، وهذا لا يتم إلا بتوفر مناخ استثماري ملائم وجذاب لمختلف المشاريع الاستثمارية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، الاستثمار المحلي والأجنبي، التنمية الاقتصادية.

* أستاذة مساعدة (ب) - جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة
1) الإطار المفاهيمي لمناخ الاستثمار
1-1) مفاهيم عامة حول المناخ الاستثماري
1-2) محفزات ومعوقات الاستثمار في الجزائر
2) مناخ الاستثمار في الجزائر
2-1) تشخيص الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري
2-2) تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر
خاتمة

مقدمة:

تتسم بيئة الأعمال الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول وذلك نتيجة للدور الهام الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الاستثمارية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل وتعزيز قواعد الإنتاج والتصدير وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق مزايا تنافسية للاقتصاد الوطني ورفع مستويات الدخل والمعيشة. وقد أصبح التنافس الدولي لجذب الاستثمارات في الآونة الأخيرة أكثر حدة، بعد أن ازدادت حاجة دول العالم إلى تعظيم معدلات نموها الاقتصادي وسارعت لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاولتها السير في ركب الدول المتطورة متبعة في سبيل تحقيق ذات الهدف شتى الوسائل منها منح الإعفاءات الضريبية تارة، وتسهيل حركة انتقال رأس المال تارة أخرى.

من هذا المنطلق، سارعت الدول في تهيئة بيئة الاستثمار الجاذبة، واشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والمزايا والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي وفي هذا الإطار قامت الدول النامية بسن تشريعات تمنح حوافز للمستثمرين الأجانب.

انطلاقا مما سبق نطرح إشكالية بحثنا في التساؤل الآتي: **هل مناخ الاستثمار في الجزائر ملائم وفعال لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية مما يدعم تحقيق مستويات من التنمية الاقتصادية تدعم مسارات التنمية المستدامة؟**

1) الإطار المفاهيمي لمناخ الاستثمار:

يبدو أن الكثير من الدول عادة ما تركز على توفير الجان الأمني دون النظر إلى الجوانب الأخرى التي يحتاجها رأس المال لكي يفاضل بين هذه البيئة أو تلك[1]، إذ يشتمل مناخ الاستثمار على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية الملائمة.

1-1) مفاهيم عامة حول المناخ الاستثماري:

المناخ الاستثماري هو مجمل الأوضاع والظروف السياسية الاقتصادية الاجتماعية المؤسسية والقانونية التي يمكن إن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة عربية ما أو قطاع معين. وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال ويمكن تلخيص أهمها من وجهة نظر الاستثمار الوافد في العناصر التالية: الظروف السياسية، الأوضاع الاقتصادية، الأوضاع الاجتماعية، النواحي القانونية والتشريعية، النواحي المؤسسية والإجرائية"[2]، كما يقصد بمناخ الاستثمار" مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه وتشمل هده الظروف الأبعاد السياسية، الاقتصادية، كفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية، التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية"[3].
انطلاقا مما سبق، نستنتج أن مناخ الاستثمار يقصد به تهيئة مختلف الظروف المؤثرة على نجاح المشروع الاستثماري في البلد المعني، وكلما كانت الظروف المحيطة ملائمة كلما شجع ذلك المستثمرين المحليين أو الأجنبيين على خلق فرص استثمارية متنوعة في ذلك البلد.

- مقومات المناخ الاستثماري:

إن انتقال الاستثمارات من بلدها الأصلي إلى البلد المضيف مرهون بمدى توافر البنية الاستثمارية الملائمة، ومدى توفر سياسات الجذب والتحفيز لتسهيل حركة الاستثمارات الأجنبية وانتقال رؤوس الأموال، وتشمل البنية الاستثمارية الملائمة ما يلي[4]:

1. **المناخ السياسي والأمني:**

ونقصد بذلك العوامل ذات البعد السياسي التي تشكل في مجملها محيطا محفزا ومشجعا للاستثمار، وأهم هذه العوامل: الاستقرار السياسي والأمني والنمط السياسي المتبع، درجة الوعي السياسي ودور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف.

2. **المناخ الاقتصادي والمالي:**

ويشمل: مستوى النمو الاقتصادي، مستوى الاستقرار الاقتصادي، هيكل المتغيرات الاقتصادية، مرونة السياسة المالية والنقدية درجة الحماية المتبعة داخل الدولة.

3. **والمناخ القانوني الاجتماعي التنظيمي:**

ويندرج تحته مجموعة من العوامل: اتفاقيات ثنائية، الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية، الاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن الاستثمار، درجة تماسك الاجتماعية، العناصر السلوكية دور الجمعيات والنقابات العمالية.

– الشروط الموضوعية لبيئة الاستثمار:

يمكن تلخيص هذه الشروط بما يلي[5]:

- توفر البنية التحتية المناسبة والمتمثلة بالطرق الجيدة والموانئ والمطارات ومصادر المياه والطاقة الكهربائية مستمرة التغذية وشبكات الاتصالات الهاتفية ومواصلات ووسائل نقل وشحن ذات كفاءة؛
- توفر مصادر الثروة والموارد الطبيعية من أراضي زراعية ومناجم ومصادر طاقة ومواد أولية وطبيعة ملائمة للسياحة؛
- العنصر البشري الفعال؛
- ونسبة النمو في الاقتصاد ونسبة سلامة العناصر الأساسية الكبرى والمؤثرة للاقتصاد كالتضخم وسعر الفائدة المصرفية والديون الخارجية ومستوى الضرائب.

ومن مراجعة عامة للمؤشرات، نرى أن بعض الدول العربية حققت بصورة أو بأخرى تطورًا وان يكن محدودًا في تصحيح المؤشرات نظرًا التطبيق برامج إصلاحية وتنموية أجنبية ودولية كما هو الوضع في تونس واليمن أو بسبب نمو الأسواق الطبيعي نظرًا لتوفر السيولة كما هو الوضع في الإمارات أو بسبب السياسات المالية المحافظة كما هو الوضع عليه في لبنان.

– أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد الدول العربية:

يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي نوع من الاستثمارات الدولية التي تعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر

الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ووفقا للمعيار الذي وصفه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حيث يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها[6].

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر، إذ يمكن أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية ويسمح بتحويل التكنولوجيا، يوفر فرص العمل، ومن جهة ثانية فهو أداة للسيطرة لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات متعددة الجنسيات، وعليه فالاستثمار العالمي غير محدود (رؤوس الأموال الأجنبية) حيث يحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف بحسبه نوع الاستثمار[7].

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في اقتصاد الدول العربية بسبب قلة مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في معظمها، وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي وتجاوز أرقام خدمة الدين مبلغ الدين نفسه، لذلك فإن فرص التغلب على نقص وقلة مصادر التمويل تنحصر في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي. وتتركز الخطة المتبعة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على العناصر التالية[8]:

- إبراز المزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة وتشخيص القطاعات والأنشطة التي تتمتع بالمزايا التنافسية؛
- استهداف البلدان المصدّرة للاستثمار؛
- تشجيع الشراكة بين المؤسسات المحلية والأجنبية؛
- توفير الرعاية اللازمة للمستثمرين الأجانب؛
- ووضع إطار تشريعي ومؤسساتي ملائم لبيئة الأعمال.

إن أهمية الاستثمار الأجنبي تتمثل في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية بحيث يكون هذا الاستثمار جزءً أساس يا من الرافعة التي تنقل الاقتصاد إلى اقتصاد أكثر كفاءة مرتبط بالاقتصاد العالمي ومساهم في العملية الإنتاجية الدولية. أما إذا كان الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو الحصول فقط على موارد مالية فيظل، على أهميته، ذو أثر محدود. ومن هنا تأتي أهمية السياسة الاستثمارية للدولة وأهمية أن تكون هذه السياسة جزء من السياسة الاقتصادية الكلية وضمان إستراتيجية التمويل الاقتصادي والالتحاق بركب الاقتصاد العالمي، وليس سياسة محدودة الأهداف متواضعة تنحصر في توفير الموارد المالية[9].

1-2) محفزات ومعوقات الاستثمار في الجزائر:

تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية، تجعلها مستقطبة لأكبر قدر ممكن من التدفقات العالمية الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر[10]. وعلى الرغم من التحسن التدرجي للمناخ الاستثماري في الجزائر، وما تضمنه من العديد من المزايا والحوافز، إلا أن حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية لم ترق إلى مستوى الفرص والإمكانات المتاحة، ذلك أن هناك جملة من العوائق التي تسمم بيئة الأعمال، ومن ثم تطرد الاستثمارات المحتملة[11].

وأيّاً كانت العقبات التي تمنع من مواصلة نُموّ الاستثمار، فإن الحل دائما هو أن تبدأ في تحليلها أولا، ثم تعمل على إيجاد حلول لها، حتى تتمكن من تجاوزها والارتفاع عنها[12].

وبالرجوع للوضعية الميدانية للاقتصاد الجزائري وطاقاته الممكنة في الاستثمار، تجعل منه أرضية واعدة لمختلف الاستثمارات، هذا بالإضافة لعناصر أخرى محفزة لاستقطاب الاستثمار من الجانب التشريعي والقانوني.

ويمكن تقسيم مختلف حوافز الاستثمار[13]:

- **من الجانب الاقتصادي:**

تعد السوق الجزائرية سوقا واعدة لامتصاص مختلف أنواع المنتجات، باعتبارها تشما أكثر من 30 مليون من المستهلكين أغلبهم شباب، كما أن اقتصادها يتحسن تدريجيا من حيث معدلات النمو، وتعد الجزائر من اكبر البلدان مساحة إضافة لموقعها الاستراتيجي في المغرب العربي وعلى مسافة قريبة من العواصم الأوروبية مما يجعلها بوابة جيو-اقتصادية مهمة لإفريقيا، كل قطاعاتها تتوفر على فر ص مغرية للاستثمار كالصناعات الغذائية والصناعات الصيدلانية والاتصالات والنقل والسياحة، إضافة لتنامي القطاع الخاص.

- **من جانب التشريعات والنصوص:**

تسعى انتهاج سياسة اقتصادية إلى التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق والانفتاح ابتداء من سنة 1990، عبر سلسلة من الإصلاحات مست مجالات مختلفة خاصة: قوانين الاستثمار (المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار مع تعديلاته[14]) وقانون النقد والقرض (القانون 90-10 مع تعديلاته* والأمر 01-03 مع تعديلاته[15]).

* القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض هو قانون ملغى، ومعوض بالأمر 03-11.

- **الجوانب الايجابية والسلبية للاقتصاد الجزائري:**

اعتمادا على تعريف المناخ الاستثماري من جهة وعلى التشخيص الوارد أعلاه لمناخ الاستثمار في الجزائر:

✓ **الجوانب الإيجابية:**

أهمها:

- عودة التوازنات الكبرى وتحسن واضح في الأوضاع الاقتصادية؛
- تغير واضح في المجال التشريعي لصالح المزيد من التحرر الاقتصادي؛
- تقديم المزيد من المزايا والتحفيزات؛
- تقديم المزيد من الضمانات للمستثمر الأجنبي سواء بشكل مباشر: ضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال اختلاف الأطراف المتعاقدة، أو بشكل غير مباشر من خلال إبرام اتفاقيات منع الازدواج الضريبي، وكذا إبرام اتفاقيات ثنائية وإقليمية لحماية الاستثمارات والمصادقة على الاتفاقية الدولية لتسوية النزاعات؛
- توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة يعد ضمانا إضافيا للمستثمر الأجنبي؛
- وتوفر الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة وفرص استثمارية عديدة غير مستغلة.

✓ **الجوانب السلبية:**

أهمها:

- المنافسة الحادة للقطاع الموازي وتهربه من دفع الرسوم الجمركية والضريبية وعدم الفوترة والدفع بطرق غير رسمية؛
- عدم نضج القطاع الخاص؛
- نقائص المنظومة المصرفية وعدم تكيفها مع المنظومة العالمية؛
- انعدام سوق رؤوس الأموال الحقيقية إضافة لتعدد القوانين والقرارات الاقتصادية وتضاربها؛
- عدم توفر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلية وعدم دقتها؛
- كثرة الإجراءات الإدارية وتعقدها؛
- وعدم تلبية نظام التعليم لاسيما التعليم الحرفي لمتطلبات سوق العمل.

2) مناخ الاستثمار في الجزائر:

بالرغم من سياسات الانفتاح وجهود الإصلاحات الاقتصادية واجراءات تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر إلا أن أداء للانفتاح التجاري لا يزال ضعيف، وألسبب المباشر وراء هذه الضعف هو اعتماد الجزائر على قطاع وحيد في التصدير وغياب شبه تام للتنويع في الصادرات خارج قطاع المحروقات. بالإضافة لنقص كفاءة السياسة التجارية المطبقة وغياب التقنية المعلوماتية في سوق الأعمال، والتعقيدات الإدارية والمكلفة فيما يخص التصدير والاستيراد، بالإضافة لعدم تمكن المؤسسات الوطنية منافسة المنتجات الأجنبية لغياب الكفاءة والتقنيات العالية وعدم استفادتها من الانفتاح بالرغم من جهود الدولة في هذا الخصوص[16].

2-1) تشخيص الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري:

رغم الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم ترق إلى المستوى المطلوب الذي كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين، وذلك لجملة من العوائق أمام عملية انسياب رؤوس الأموال، أهمها ضعف فعالية النظام المالي، بفعل ثقل الإجراءات والمعاملات المصرفية، وضعف أداء بورصة الجزائر، ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد نتيجة انتشار القطاع الموازي ومستويات الفساد، وثقل الجهاز الإداري في كل المصالح والأجهزة التي يتعامل معها المستثمر بسبب تعميق البيروقراطية والرشوة، وكذا مشكل العقار، وعدم الترويج أكثر للفرص الاستثمارية التي تزخر بها الجزائر[17].

تمكنت الجزائر تدريجيا من استعادة مؤشراتها الاقتصادية الكلية منذ تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي أملتها عليها المؤسسات النقدية والمالية الدولية، رغم أن هناك الكثير مما يمكن قوله بخصوص نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وكذا وضعية الاقتصاد الوطني الحالية، فثمة حقيقة لا يمكن إغفالها، وهي أن معطياتها تبقى غير ذات دلالة كبيرة اعتباراً للطابع الخاص للاقتصاد الجزائري، والذي بقي أسير مورد مالي وحيد وهو عائدات المحروقات مما جعله يتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعليه سنحاول التعرض لواقع التوازنات الكلية في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2013 والمبينة في الجدول 01:

الجدول 01 – تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2013

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	معدل التضخم %	تطور سعر الصرف
2000	4123.51	3.0	75.26
2001	4227.11	4.2	77.22
2002	4522.7	1.4	79.68
2003	5252.32	4.3	77.39
2004	6149.11	4.0	72.06
2005	7561.98	1.4	73.28
2006	8514.83	2.3	72.65
2007	9362.69	3.7	69.29
2008	11069.0	4.9	64.58
2009	10017.5	5.7	72.65
2010	12049.5	3.9	74.39
2011	14384.8	4.5	72.94
2012	15470.7	8.9	77.54
2013	15671.7	5.0	79.37

المصدر: تقارير بنك الجزائر، موقع بنك الجزائر، على الخط،
http://www.bank-of-algeria.dz

من تتبعنا لواقع مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2013، نلاحظ أن النمو الاقتصادي استمر لسنة 2013 رقم قياسي لم تحققه الجزائر من قبل، لارتباطه بتغير أسعار النفط وفي نفس الاتجاه، وهذا طبعا لسيطرة عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي للجزائر. كما أن معدلات التضخم، عرفت تراجعا كبيرا خاصة خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، ولو أنها عادت لترتفع مجددا في السنوات الأخيرة مع تدبدب من سنة لأخرى لتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي تم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالا للبرنامج الأول، مما نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة. ومن مؤشرات التوازن الخارجي، نجد أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي: عرف استقرار. وما يمكن التأكيد عليه هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطا بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة وستتلاشى بمجرد تراجع سعر النفط[18].

2-2) تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر:

الجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، حيث عملت على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذبه، فإضافة إلى ما تمتلكه من ثروات طبيعية هامة والموقع الجغرافي المتميز، هناك مقومات أخرى لا تقل أهمية، منها الحجم المعتبر للسوق الجزائرية والحجم الكبير لليد العاملة. لذا بادرت باتخاذ العديد من الإجراءات لتهيئة بيئة الاستثمار من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة واستخدامها العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري، وعقد عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لترقية وضمان الاستثمار في قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات وتسهل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي[19]. ولأجل معرفة مكانة الجزائر وتقييم مناخ الاستثمار، تعتبر المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار في أي دولة من دول العالم، والجزائر أحدها[20].

- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر شهريا عن مجموعة **ICRG*** من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ سنة 1980، حيث يهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، وهو يغطي 140 دولة من بينها 18 دولة عربية، ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

1. مؤشر تقييم المخاطر السياسية يشكل 50% من المؤشر المركب؛
2. مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية يشكل 25% من المؤشر المركب؛
3. مؤشر تقييم المخاطر المالية يشكل 25% من المؤشر المركب.

يقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية إلى 5 مجموعات وفق درجة المخاطرة التي تنخفض كلما ارتفع المؤشر وترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه[21] وهذا ما يوضحه الجدول:

الجدول 02 – وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2000-2010

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
درجة المخاطرة	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8	72.0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، «تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية»، الكويت، أعداد 2002-2010.

* International Country Risk Guide.

من خلال الأرقام أعلاه، يتضح أن مناخ الاستثمار في الجزائر تميز بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة، مما يدل على تحسن وضعيتها.

- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها العريض، حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة؛ كما يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية، في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، وجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة. فالجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة[22].

- مؤشر الشفافية:

يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، يستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد أراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، وتمزج آراءهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة، كما أدخلت مؤشر بيئة أداء الأعمال، ومؤشر الضبابية لأول مرة، ولابد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء 3 مسوحات للرأي حول النظرة للفساد على الأقل. وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و10 الذي يعني درجة شفافية عالية. والنتائج الموضحة في الجدول 03 توضح تموقع الجزائر في مؤشر الشفافية[23].

الجدول 03 - تطور مؤشر الشفافية في الجزائر

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الدول والترتيب	88/133	97/146	57/159	64/163	99/179	92/180	111/178	105/180	112/180
النقاط/10	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.8

المصدر: Transparency International, 2017, *https://www.transparency.org/*

حسب الجدول أعلاه، نجد أن مؤشر الشفافية الدولية للجزائر ضعيفة نتيجة عوامل تصنيف مثل الفساد وسوء الإدارة في أداء الأعمال.

- **مؤشر سهولة أداء الأعمال:**

يقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية. يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال وتشمل تلك المؤشرات؛ بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، وإغلاق المشروع. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي[24].

الجدول 04 – وضعية الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال

مكونات المؤشر الفرعية /السنوات	2009	2010	2011	2012
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	132	136	143	148
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	141	184	150	153
استخراج تراخيص البناء	112	110	117	118
توظيف العمالة	118	122	122	–
تسجيل ملكية الأصل العقاري	162	160	165	167
الحصول على الائتمان	131	135	139	150
التجارة عبر الحدود الدولية	118	122	123	127
حماية المستثمر	70	73	74	79
سداد الضرائب	166	168	162	164
تنفيذ العقود التجارية	126	123	123	122
تصفية و إغلاق المشروع	49	51	52	59

المصدر: World Bank, Doing Business 2009, 2010, 2011 & 2012.

من خلال تفحص بيانات الجدول أعلاه، يتبين لنا الوضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الجزائر من مناخ الأعمال والظروف المحيطة به، ما أدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر.

خاتمة:

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، والتي أدت إلى تحقيق نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنه لايزال نوعا ما متقلبا، وغير مؤهلا تأهيلا كافيا ليس فقط لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بل حتى لإشراك القطاع الخاص الوطني في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، وهذا يدل على أن هناك معوقات نحول دون تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر أهمها أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

من بين النتائج المتوصل إليها نذكر:
- تتوقف التنمية الاقتصادية على مدى نجاح الإصلاحات التي تقوم بها الحكومات في اقتصادياتها؛
- من متطلبات المناخ الاستثماري الجيد: نظام سياسي واقتصادي يتسم بالاستقرار، ونظام للتعامل يضمن للمستثمرين حقوقهم؛
- ومناخ الاستثمار في الجزائر ضعيف وغير جذاب يفتقر إلى الحوافز والإغراءات التي تستقطب المستثمرين.

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تأخذ بها الجزائر:
- تشجيع الاستثمار عن طريق في زيادة حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتستخدم في سبيل تحقيق هذه الغاية مجموعة متنوعة من الأساليب والتقنيات المستخدمة للترويج للاستثمار؛
- تكييف مناخ الاستثمار لاحتياجات ومتطلبات أنواع معينة من القطاعات الصناعية والمؤسسات المحلية والأجنبية؛
- إنشاء هيئة لتشجيع الاستثمار وحسن التعامل مع المستثمرين المحتملين والقائمين؛
- القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- ومقارنة مناخ الاستثمار في الجزائر مع نظيره في الدول الأخرى من أجل التعرف على أهم جوانب الاختلاف ومحاولة تحسينها.

الهوامش والمراجع:

1 مقال، «البيروقراطية والفساد الإداري أبرز معوقات الاستثمار»، العدد 7958، الأحد 19 صفر 1432هـ الموافق لـ 23 نوفمبر 2011م،
http://www.alayam.com/alayam/first/442448/News.html
2 منصوري الزين، «واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا»، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 02، ماي 2005، ص ص 125-152.
3 بوشمال عبد الرؤوف، «التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر»، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012، ص 34.
4 بوشمال عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-91 (بتصرف)
5 المركز العربي لتطبيق حكم القانون والنزاهة، «التقرير الإقليمي المقارن حول البيئة القانونية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الواقع وتحديات الإصلاح (لبنان، وتونس، واليمن، والإمارات العربية المتحدة)»، بيروت، 2009، ص 11،
http://www.arabruleoflaw.org/compendium/Files/MENA-CLS-RegionalReport-Ar.pdf
6 خيالي خيرة، «دور الاستثمار الأجنبي في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000-2012»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016، ص 5.
7 زغيب شهرزاد، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 08، فيفري 2005، ص 1،
http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_-5-3.pdf
8 مصطفى العبد الله الكفري، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية»، ندوة حول «الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل»، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، 2010 [كتاب الندوة، ص ص 6-7].
9 معاوية أحمد حسين، «الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية»، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، المجلد 28، العدد 02، 1435هـ الموافق لـ 2014م، ص ص 103-105.
10 بن طراد أسماء & شريط عابد، «آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر»، بحوث اقتصادية عربية، العددان 72-73 خريف 2015-شتاء 2016، ص ص 189-2016.
11 وصاف سعيدي & قويدري محمد، «واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 08، 2008، ص ص 39-56.

12 علي جابر المسكري، «معوقات الاستثمار.. بين الحقيقة والوهم»، 2017/07/18، *http://alkhazinah.com/ar/معوقات-الإستثمار-بين-الحقيقة-والوهم*

13 لمزيد من الايضاح، ارجع إلى:

- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الخط، *http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/evolution-loi-sur-l-investissement*
- بوفامة مسيكة & آخرون، «الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1988-2001) وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار»، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 15، 2006، ص ص 35-37؛
- بابا عبد القادر & أجري خير، «الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد 02، سبتمبر 2014، ص ص P34-11
- بن طراد أسماء & شريط عابد، مرجع سبق ذكره.

14 يتعلق الأمر بـ:

- المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414هـ الموافق لـ 05 أكتوبر 1993م المتعلق بترقية الاستثمار (الجريدة الرسمية، العدد 64-1993م)؛
- الأمر 01-03 المؤرخ في 01 جمادي الثانية 1422هـ الموافق لـ 20 أوت 2001م المتعلق بتطوير الاستثمار (الجريدة الرسمية، العدد 47-2001م)؛
- االأمر06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03 المؤرخ في 19 جمادي الثانية 1427هـ الموافق لـ 20 أوت 2001م (الجريدة الرسمية، العدد 47-2006م).

15 يتعلق الأمر بـ:

- القانون 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410هـ الموافق لـ 14 أفريل 1990م المتعلق بالنقد والقرض (الجريدة الرسمية، العدد 16-1990م) وتعديلاته؛
- الأمر 01-03 المؤرخ في 27 جمادي الثانية 1424هـ الموافق لـ 26 أوت 2003م المتعلق بالنقد والقرض (الجريدة الرسمية، العدد 52-2003م) وتعديلاته؛

16 بابا عبد القادر & أجري خير، مرجع سبق ذكره.

17 بن طراد أسماء & شريط عابد، مرجع سبق ذكره.

18 ميدون الياس، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمأمول»، مجلة جديد الاقتصاد، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة خميس مليانة، المجلد 08، العدد 01، 2013، ص ص 275-292.

19 بن طراد أسماء & شريط عابد، مرجع سبق ذكره.

20 ريحان الشريف & هوام لمياء، «دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013، ص ص 69-92.
21 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، «تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية»، الكويت، أعداد 2002-2010.
22 ريحان الشريف & هوام لمياء، مرجع سبق ذكره.
23 Transparency International, 2017, *https://www.transparency.org/*
24 World Bank, Doing Business 2009, 2010, 2011 & 2012.